الأمم المتحدة S/2019/730

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2019

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلّح (A/73/907-S/2019/509). وتأسف الجمهورية العربية السورية لاستمرار نهج الممثلة الخاصّة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلّح، السيّدة فيرجينيا غامبا، القائم على تقديم الاعتبارات السياسية على قضايا حقوق الطفل، وهو ما أفضى إلى مقاربة غير موضوعية للأوضاع في الجمهورية العربية السورية.

لقد شاب التقرير الأخير مغالطات عدّة أبرزها المقاربات القانونية الخاطئة من حيث مساواته بين عمليات مكافحة الإرهاب التي ينفذها الجيش العربي السوري وحلفاؤه والتي هي حق مشروع يكفله القانون الدولي، وعمليات العدوان والاحتلال التركي تجاه الأراضي السورية التي تُعدّ انتهاكاً واضحاً وصريحاً لأحكام هذا القانون.

وفي سياق متصل، نرفض توصيف التقرير للعمليات الميدانية التي أدّت إلى تحرير الغوطة الشرقيّة بـ ”الحصار“، خلافاً لحقيقة أنّ سبب معاناة الغوطة الشرقيّة على مرّ سنوات هو احتجاز المجموعات الإرهابية لأهاليها لتحقيق المآرب السياسية للدول المشغّلة لها.

كما نجدد رفضنا لتوصيف التقرير للمجموعات التي تقاتل إلى جانب الجيش العربي السوري بـ ”الميليشيا“، فهذه المجموعات هم أفراد نظموا أنفسهم على شكل مجموعات للدفاع عن قراهم ومدنهم، جمعهم حب وطنهم وإيمانهم بالوقوف إلى جانب الجيش العربي السوري في معركته ضد الإرهاب، علماً بأن أسر وقرى هذه المجموعات كانت ضحية لهجمات المجموعات الإرهابية.

كما نرفض رفضاً مطلقاً الأرقام التي تضمنها التقرير حول انتهاكات مزعومة يرمي إلى إلصاقها بالمؤسسات الوطنية السورية، والتي لا تعدو أن تكون إعادة تدوير لمزاعم لا هدف لها إلا تشويه صورة الحكومة السورية.

وفيما يتعلق بادعاءات التجنيد والحرمان من الحرية والعنف الجنسي، يتعمد التقرير من جديد الزجّ باسم الحكومة السورية في معرض حديثه عن هذه الانتهاكات، وهنا نذكّر أنه لطالما طالبنا ممثلة الأمين العام بتزويدنا بأسماء الحالات التي ادعت وقوعها وبتفاصيل عنها ليتم التحقق منها والتحقيق فيها في حال صحتها، إلا أن ممثلة الأمين العام لا تزال تتجاهل هذا الطلب وتتمسك بمنهجها التضليلي ذاته.

ونذكّر هنا بأنّ كافة التشريعات السوريّة مؤطرة بمبدأ توفير حماية خاصة للطفل على النحو الذي أقرّه الدستور السوري، وهو ما أوضحناه مراراً لمكتب ممثلة الأمين العام في ردودنا على تقاريرها. وتنفيذاً للإطار التشريعي المتمثل بالقانون رقم ١١ لعام ٢٠١٣، تتواصل الجهود الوطنية بهدف الوصول إلى الأطفال الذين جرى تجنيدهم على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة لإنقاذ طفولتهم من استغلال هذه المجموعات، وضمان إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

أما حالات التحقيق أو التوقيف ذات الصلة بالأطفال فهي مشمولة بقانون الأحداث (القانون ١٨ لعام ١٩٧٤) الذي يقوم على التدابير الإصلاحية، وله عدة قواعد إجرائية ومحاكم خاصة تُعامل الطفل على أنه ضحية، مهما كان الفعل الذي تسبب بجعله في حالة نزاع مع القانون، وترمي قواعد هذا القانون إلى تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من حيث الرعاية الجسدية والنفسية وإعادة التأهيل لإدماجه في المجتمع من جديد.

كما أن كافة أشكال العنف والإيذاء الجسدي والاعتداء الجنسي مُعاقب عليها بعقوبات جزائية مشددة معظمها جنائي الوصف.

وفيما يتعلق بإدارة العمليات العسكرية، نؤكد من جديد التزام الجيش العربي السوري بقواعد القانون الدولي في إطار جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب، خاصة التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية وعدم استخدام أية أسلحة محظورة. وإن هذه القواعد تُدرس في مناهج الكليات العسكرية وكليات الشرطة، وبالتالي دخلت ضمن منظومة قواعد السلوك التي يلتزم بها القادة والجنود في العمليات العسكرية.

كما تقوم اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بنشر الوعي وتعميق المعرفة بقواعد القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني بما في ذلك إقامة دورات تثقيفية لضباط في الجيش العربي السوري من خلال خطة سنوية تتضمن نشاطات وبرامج مستمرة.

إنّ ما أوردته ممثلة الأمين العام بشأن جرائم ما يُسمى ''التحالف الدولي'' يدلّ دون أي لبس على تعمّد تجاهلها لحقيقة مجازر هذا التحالف بحق المدنيين الفارّين من تنظيم ''داعش'' الإرهابي، والاستهتار بضحايا جرائم الحرب الموصوفة هذه والذين كان جلّهم من الأطفال. ونرى أنه من المشروع التساؤل عن سبب تجاهل السيدة غامبا لعشرات الأطفال الذين لقوا حتفهم خلال قصف قوات التحالف لمنطقة الباغوز في دير الزور وجوارها إضافةً إلى ما يزيد عن ١٠٠ طفل ماتوا اختناقاً خلال نقلهم بالشاحنات إلى مخيم الهول، وكذلك تجاهلها المثير للاستهجان والإدانة لرفض الكثير من الدول استرداد هؤلاء الأطفال العائدين لمواطنيها من إرهابيي تنظيم داعش الذين قُتلوا في سورية. أما جثامين أطفال مدينة الرقة من ضحايا العدوان الأمريكي والتحالف الدولي المزعوم فإنها ما زالت تحت أنقاض هذه المدينة والمجال مفتوح كي يرى كل من يريد رؤية ذلك.

وأوضحت الحكومة السورية من خلال عشرات الوثائق التي أودعتها الأمانة العامة ما أسفرت عنه هذه المجازر الوحشية من خسائر بشرية ومادية تركت عميق الأثر على واقع الطفل السوري، إلا أنها وللأسف لم تلق اهتمام ممثلة الأمين العام التي فضّلت الاستمرار بنهجها المتحيّز والأحادي في مصادر معلوماتها.

وفيما يتعلق بادعاءات تقييد الوصول الإنساني، استمرت الحكومة السورية في سعيها لإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة محتاجيها، دون تمييز وأينما وُجدوا، إلى جانب حرصها التام على ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني تنفيذاً لالتزاماتها الدولية. وقد استمر هذا الحرص رغم التحديات الكبيرة الناجمة عن صعوبات ميدانية مرتبطة بممارسة المجموعات الإرهابية المسلحة وصعوبات أخرى كالتدابير الأحادية القسرية وحالة التسييس التي وصمت معالجة الشأن الإنساني في الجمهورية العربية السورية تاركة تأثيراً سلبياً على الواقع الإنساني فيها، بما في ذلك تنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية السنوية الموقعة مع الأمم المتحدة.

وقد أقرّت العديد من المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية بارتفاع معدّلات تنفيذ عملياتها، وهذا يعود إلى تحسّن الوضع الأمني وانحسار تواجد المجموعات الإرهابية المسلّحة بفضل جهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدولة السورية.

ولقد حاول هذا التقرير التعتيم على كل هذه الحقائق وتقديم صورة خيالية عن السبب الأساسي للمعاناة الإنسانية في سورية اعتماداً على معلومات مضللة تقدمها بعض الأطراف المعادية لسورية، وتتبناها ممثلة الأمين العام بكل استسلام.

كما نشجب وبشدة نهج ممثلة الأمين العام المتمثل في توقيع خطط عمل مع مجموعات مسلّحة غير شرعية في سعي لإضفاء صفة سياسية أو شرعية عليها وتهديد السلامة الإقليمية للدول ووحدة أراضيها. ولقد شكّل توقيع خطة عمل مع ما يُسمى ”قوات سورية الديمقراطية“ خطوة خطيرة أكدت صوابية تقييمنا لنهج السيدة غامبا تجاه الأزمة السورية الذي لمسناه في كافة تقاريرها وإحاطاتها، ومن شأن هذه الخطوة أن تعرقل آفاق مدّ جسور التعاون والتفاهم معها في مجال تنفيذ ولايتها.

كما أننا نأسف لإرسال التقرير إشارات إيجابية إلى مجموعات ارتكبت أبشع الأعمال الإرهابية بحق المدنيين السوريين، كما هو الحال لما يُسمى بـ ”جيش الإسلام“ والمجموعات المشابهة له في إرهابها، والتي كان لأطفال سورية النصيب الوافر من جرائمها.

وبناءً على ما أوردناه أعلاه، فإنّ ما ورد في التقرير حول الوضع في الجمهورية العربية السورية أتى مشوباً بعيوب ومغالطات كبيرة من ناحية الواقع والقانون، ولا يلبي الغاية المرجوة من ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنيّة بالأطفال والنزاع المسلح والتي تتطلب معالجة موضوعية بعيدة عن المنهج السردي القائم على تكرار ادعاءات دون مقاربة موضوعية لواقع الدول التي تتعرض لها في تقريرها، وبالتالي فإن الجمهورية العربية السورية ترفض هذا التقرير وتعتبره غير جدير بالاهتمام أو الجدّية المطلوبة.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم